/ صفحة 302/

بينهما في المعنى، وبعيد أن يجمع الشاعر بينهما متصلين كرواية الجاحط، على أن الجاحط نفسه يفيد ذلك، إذ أنه بعدئذ ذكر الابيات الثلاثة مقتصرا عليها مرتين: مرة في الجزء الثان منه، وأغفل في المرتين كلتيهما الرابع(1). ولم يعرض في المرات الثلاث إلى نسبة الابيات لقائلها، وليس لترك الرابع في المرتين من تفسير الا نبسّو الرابع في نظره عن الابيات الثلاثة، وربما يقال: أما كان الاحرى بالجاحظ أن يتلافى ما فرط منه في الجزء الأول فيعمد إلى حذف الرابع من الابيات حتى لا يحدث ما عرض من نقد عليه، لأنه يجاب عنه أنه كان مجدودا في مصنفاته، إذ بمجرد تدوينها تتناولها الايدي وتسير بها الركبان، فلا يستطيع تدارك ما ندس عنه وقت تأليفه، ومن ذلك على سبيل التمثيل أنه في الجزء الأول أيضا من البيان والتبين عند الحديث على استطراف اللحن في الاعراب من النساء في الكلام استشهد بأبيات مالك بن أسماء بن خارجة الفزاري في بعض نسائه.

أمغطيّ مني على بصري للحـ *** بّ أم أنت أكمل الناس حسنا

وحديث الذه، هو مما *** ينعت الناعتون يوزن وزنا

منطق رائع وتلحن أحيا *** نا وخير الحديث ما كان لحنا(2)

فقال له علي بن يحيى المنجم مثلك في علمك ومقدارك من الادب تقول يستحسن من المرأة أن تكون غير فصيحة، وأن يعترى منطقها اللحن في الاعراب، ليس الأمر كذلك، وإنّما وصفها مالك بالظرف والفطنة، وأنها تورى في لفظها عن أشياء، قال الجاحظ قد فطنت لذلك بعد، فقال له فغيره وأصلحه، قال كيف لي بما سارت به الركبان، وفي رواية الآن، وقد صار الكتاب في الافاق.

وممن تبع الجاحظ في هذا الوهم ابن قتيبة، فذكر في مقدمة كتابه (عيون الاخبار) عدم استغراب اللحن في النوادر حتى لا تذهب طلاوتها لمثل ما قال مالك بن أسماء.

⁽¹⁾ ج 2 ص 197، ج 3 ص 255.

⁽²⁾ ح 1 ص 135 (الطبعة الثانية في الكل)